



أثر تطبيق نظام التقييم البنكي camels في تفعيل الرقابة على البنوك التجارية  
دراسة مقارنة ما بين البنك الوطني الجزائري والبنك بي أن بي باريبا الجزائر  
خلال الفترة (2010-2014)

The impact of the application of the banking system camels in the  
activation of control on commercial banks  
Comparative study between the National Bank of Algeria and BNP  
Paribas Algeria During the period (2010-2014)

أ/ شوشة يمينة  
جامعة عبد الحميد بن باديس  
المخبر /  
Email: chouchayamna@yahoo.fr

د/ ودان بوعبدالله  
جامعة عبد الحميد بن باديس  
المخبر بوادكس  
Email: ouddane84@yahoo.fr

**Résumé:**

L'objectif de cet article est de tester la validité de la typologie de type camels dans le cadre de la prévision d'un défaut bancaire et détecter de manière précoce les difficultés des banques qu'elles supervisent. Cette méthodologie permet d'analyser et de noter six domaines de la performance financière et administrative, à la Banque Nationale d'Algérie et la BNP Paribas El Djazaïr.

**Mots-clés:** réglementation et contrôle, rating camels, BNA, BNP PARIBAS El Djazaïr, Algérie.

**JEL code:** G21, G28, G32.

**الملخص:**

تهدف هذه الدراسة إلى محاولة اختبار صحة نظام التقييم البنكي camels في التنبؤ بالفشل البنكي والكشف المبكر عن الصعوبات التي تواجهها البنوك الذين يشرف عليها. هذه المنهجية تسمح بالتحليل والإشارة إلى ستة مجالات تتناول الأداء المالي والإداري في كل من البنك الوطني الجزائري وبي أن بي باريبا الجزائر.

الكلمات المفتاحية: التنظيم والرقابة، تصنيف camels، البنك الوطني الجزائري، بنك بي أن بي باريبا الجزائر، الجزائر.

**تصنيف JEL:** G21، G28، G32.

تمهيد:

تواجه البنوك تحديات وصعوبات كبيرة يعود بعضها إلى ظروف بيئتها، والتي قد تؤدي إلى حدوث أزمات تختلف في أسبابها، مستوياتها وشدة تأثيرها وفقا للظروف السائدة، ولذلك لم يكن أمام المؤسسات الرقابية إلا البحث عن وسيلة ملائمة لتقييم ومراجعة أداء الوحدات التابعة لها بما يعكس التغيرات والتطورات في العمل البنكي ومدى نجاعة الإجراءات الرقابية المطبقة في الكشف عن نقاط الضعف والتنبيه إليها قبل استفحالها وتعذر علاجها، للحفاظ على سلامة مراكزها المالية، وللتوصل إلى قطاع بنكي سليم يضمن تنفيذ السياسة النقدية للدولة بالشكل المناسب.

ومن أجل هذا تم استخدام عدة معايير رقابية، هدفها الأساسي تقييم أداء البنوك، وقياس مدى سلامته، واكتشاف الخلل المالي تقاديا بذلك للمخاطر التي تؤدي إلى انهياره، ومن أهم هذه المعايير نظام التقييم البنكي الأمريكي camels، ليقدم تحليلاً لنقاط القوة والضعف بمعرفة درجة تصنيفه، بما يؤدي إلى تفعيل نظام الرقابة البنكية.

ومما تقدم تبرز مشكلة الدراسة في صيغة السؤال الرئيسي التالي: ما هو أثر تطبيق نظام التقييم البنكي camels في تفعيل الرقابة على البنوك التجارية، مع المقارنة ما بين البنك الوطني الجزائري والبنك بي أن بي باريبا الجزائر؟

وللإجابة عن هذا التساؤل نفترض ما يلي:

- يساهم نظام التقييم البنكي camels في تقييم أداء البنكين وتوجيه متخذي القرار فيهما.
- كما نسعى من خلال هذا العمل للوصول إلى الأهداف التالية:
- إبراز مفهوم الرقابة البنكية وأهدافها؛
- تقديم فكرة عن مستوى الرقابة الواجب فرضها على البنوك من قبل السلطات الرقابية؛
- تبيان أثر نظام التقييم البنكي camels على فعالية الرقابة؛
- تحديد مدى التزام البنكين بمعايير التقييم الدولية.

وتعتمد الدراسة على المنهج الوصفي عند التطرق إلى مفهوم الرقابة البنكية، أهدافها ونظام التقييم البنكي camels، أما المنهج التحليلي فعند التعرض إلى أثر تفعيل الرقابة وفق camels على البنك الوطني الجزائري والبنك بي أن بي باريبا الجزائر، من أجل تقييم أداءهما لتحديد جدارتهما المالية واكتشاف نقاط قوتهما وضعفهما. ولذلك ارتأينا تقسيم هذه الورقة البحثية إلى محورين رئيسيين كالآتي:

1. مفاهيم حول الرقابة ونظام التقييم البنكي camels؛
2. أثر تفعيل الرقابة وفق camels على البنك الوطني الجزائري والبنك بي أن بي باريبا.

### 1. مفاهيم حول الرقابة ونظام التقييم البنكي camels

#### 1.1. مفهوم الرقابة البنكية:

الرقابة البنكية هي مجموع العمليات التي يقصد منها التأكد من أن التنفيذ قد تم وفق النصوص القانونية، الأنظمة، التعليمات، والتوجيهات الصادرة من الجهات المسؤولة<sup>1</sup>، ووفقا للخطط التي قام بها البنك سعياً من خلالها لتحقيق أقصى ربح مع تجنب المخاطر<sup>2</sup>.

كما أنها مجموعة الإجراءات والأساليب التي تقوم بها السلطة المسؤولة، لضمان تنفيذ السياسة النقدية المرسومة بشكل صحيح وتقييم أداء القطاع البنكي والحفاظ على سلامة عمله، الأمر الذي يوفر نظام مالي سليم يساهم في تطور الإقتصاد الوطني وازدهاره<sup>3</sup>.

وهي نوع من أنواع الرقابة التي تمارسها السلطات النقدية للتحقق من سلامة النظم البنكية والنقدية المطبقة، والتأكد من صحة تطبيق القوانين والأنظمة والتعليمات البنكية الصادرة من جهة، والإشراف والمراقبة سواء كان ذلك ممثلاً في البنك المركزي أو مؤسسة النقد أو السلطة المخول لها القانون حق الإشراف والرقابة على البنوك من جهة أخرى<sup>4</sup>.

من التعاريف السابقة يمكن القول أن " ممارسة رقابة فعالة مهمتها التأكد من أن البنوك تعمل بشكل صحيح وسليم، ولديها ما يكفي لتحمل المخاطر التي تنشأ عن عملياتها البنكية. فهي تشجع وجود جهاز بنكي فعال وقادر على المنافسة والاستجابة لحاجيات الجمهور من الخدمات المالية، حيث تكون ذات جودة عالية وتكلفة معقولة "

#### 2.1. أهداف الرقابة البنكية:

يوجد إتفاق عام على أهداف محددة رئيسية للرقابة البنكية، وهي كالآتي<sup>5</sup>:

- الحفاظ على إستقرار النظام المالي والبنكي: ويتضمن ذلك تجنب مخاطر إفلاس البنوك من خلال الإشراف على ممارسات المؤسسة البنكية، وضمان عدم تعثرها حمايةً للنظام البنكي والنظام المالي ككل، كما يتضمن ذلك أيضاً وضع القواعد والتعليمات الخاصة بإدارة الأصول والخصوم في البنوك سواء بالنسبة للعمليات المحلية أو الدولية.

- ضمان كفاءة عمل الجهاز البنكي: ويتم ذلك من خلال فحص الحسابات والمستندات الخاصة بالبنوك للتأكد من جودة الأصول، وتجنب تعرضها للمخاطر، وتقييم العمليات الداخلية بالبنوك وتحليل العناصر المالية الرئيسية وتوافق عمليات البنوك مع القوانين العامة الموضوعية، وتقييم الوضع المالي للبنوك والتأكد من قدرتها على الوفاء بالتزاماتها، بهدف الحفاظ على تمويل بعض الأنشطة الاقتصادية.
- حماية المودعين: ويتم ذلك من خلال تدخل السلطات الرقابية لفرض سيطرتها واتخاذ الإجراءات المناسبة لنفاذي المخاطر المحتملة التي قد تتعرض لها الأموال في حالة عدم تنفيذ المؤسسات الائتمانية لتزاماتها تجاه المودعين، وخاصة المتعلقة بسلامة الأصول.
- ضمان دقة وجودة المعلومات: ويعتبر أهم الأهداف، بحيث يوفر المعلومات الصحيحة والدقيقة، وبالتالي إتخاذ القرارات تكون صائبة في معظمها.
- كما تستخدم أيضا في الوفاء بأي متطلبات خارجية، ولذلك يجب إختيار نظام المعلومات إذا كانت السجلات المالية والعمليات والتقارير تعكس معلومات دقيقة في الوقت المناسب، وذلك للتأكد من أن العمليات قد تمت وفقا لتصريح الإدارة، وأن القوائم المالية أعدت وفقاً للقواعد المتعارف عليها، والرقابة على التقارير والسجلات كافية وذات فاعلية<sup>6</sup>.

### 3.1. نظام التقييم البنكي \*camels :

ينتج عن الرقابة التي يقوم بها البنك المركزي على بنك معين تصنيفه بنظام معتمد من معظم السلطات الرقابية عالمياً، والذي يدعى camels rating، ويهدف إلى إعطاء السلطات الرقابية فكرة عن مستوى الرقابة الواجب فرضها على البنوك<sup>7</sup>.

ويعرف على أنه أداة لتقييم أداء البنوك وتحديد مدى قوة أو ضعف مراكزها المالية وأوضاع الإدارة بها، ومن ثم تحديد قدرتها على التعامل والتكيف مع أي متغيرات أو مستجدات ذات علاقة بنشاطها، مما يعزز من قدرات السلطة الرقابية<sup>8</sup>. كما أنه مؤشر سريع للإلمام بحقيقة الوضعية المالية لأي بنك ومعرفة درجة تصنيفه (الجدول رقم 1)<sup>9</sup>، وقد سعت الولايات المتحدة الأمريكية على الأخذ بنتائجها والاعتماد عليها في اتخاذ القرارات، وذلك من خلال ستة مؤشرات<sup>10</sup>.

#### الجدول رقم 1: نظام التصنيف وفق المعايير الدولية

التصنيف	وضع الفرع
---------	-----------

1	وضع الفرع قوي ويحتاج إلى رقابة عادية.
2	وضع الفرع مرض وإن كان هناك بعض نقاط الضعف البسيطة.
3	وضع الفرع معتدل وهناك بعض الضعف في إدارة المخاطر، وأنظمة الضبط والرقابة، والتقييد بالأنظمة والتعليمات، ونوعية الأصول، ويتطلب هذا الأمر اهتماماً رقابياً أكثر من الاعتيادي، كما يتطلب اتخاذ إجراءات تصويب لنقاط الضعف سواء من الفرع أو من إدارته.
4	وضع الفرع حدي وهناك نقاط ضعف جوهرية، ويوجد لدى الفرع مشاكل هامة أو ممارسات بنكية غير سليمة، ويتطلب رقابة حثيثة بالإضافة إلى برنامج تصحيحي من قبل الفرع أو الإدارة العامة.
5	وضع الفرع غير مرض، ويعاني من نقاط ضعف جوهرية وعلى مستوى عالٍ من الخطورة، ويتطلب قيام الفرع وإدارته بإعادة هيكلة عملياته.

المصدر: خالد أمين عبدالله: مرجع سابق، ص 44.

ويتم الوصول إلى التقييم النهائي للبنك من خلال المتوسط الحسابي لدرجات عناصر التقييم بحيث يتم ترتيب البنوك إلى خمسة مستويات<sup>11</sup>، تتراوح من 1 إلى 5، فمن 3 إلى 5 يتطلب إجراءات تصحيحية، وكلما ساء فإنه قد يتطلب إجراءات أقوى مثل حل مجلس الإدارة، وقف النشاطات، وقد يصل الأمر إلى دمج البنك أو إلغاء رخصته.

كما أن نظام التصنيف حسب CAMELS للبنك المحلي يتم حسب مايلي:

أ- **كفاية رأس المال:** تحدد صلابة المؤسسات المالية في مواجهة الصدمات التي تواجه بنود الميزانية، وتكمن أهميتها في أنها تأخذ بعين الاعتبار أهم المخاطر المالية والخسائر غير المتوقعة التي تنشأ في المستقبل<sup>12</sup>. إن أهم العناصر التي يتم الأخذ بها عند تقييم رأس المال تتمثل في نسبة كفاية رأس المال والرفع المالي فيما إذا كانت متوافقة مع متطلبات السلطات الرقابية، مقارنة نسبة كفاية رأس المال مع نسبة الكفاية للبنوك المشابهة، احتساب نسبة الديون إلى حقوق الملكية، تركيبة حقوق الملكية لدى البنك، قدرة ربحية البنك على دعم رأس المال، قدرة البنك على الدخول إلى أسواق رأس المال، قدرة مساهمي البنك على دعمه وضخ رأس مال إضافي، بالإضافة إلى التصنيفات التالية (أنظر الجدول رقم 2):

الجدول رقم 2: تصنيفات رأس المال حسب مؤسسة Examiner Orientation<sup>13</sup>

النسبة	رأس مال جيد	رأس مال ملائم	رأس مال ضعيف	رأس مال ضعيف جدا
رأس المال الأساسي/ متوسط الأصول	5% فأكثر	4% فأكثر	أقل من 4%	أقل من 3%
رأس المال الأساسي/ الأصول المرجحة بالمخاطر	5% فأكثر	4% فأكثر	أقل من 4%	أقل من 3%
إجمالي رأس المال/ الأصول المرجحة بالمخاطر	10% فأكثر	8% فأكثر	أقل من 8%	أقل من 6%

المصدر: صورية عاشوري: دور نظام التقييم المصرفي في دعم الرقابة على البنوك التجارية (دراسة حالة البنك الوطني الجزائري (BNA)، مذكرة ماجستير في العلوم التجارية، تخصص دراسات مالية ومحاسبية معمقة، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2010-2011، ص91.

**ب- جودة الأصول:** ومن العناصر التي يتم الأخذ بها عند تقييمها، حجم الديون غير العاملة ونسبتها إلى الديون العاملة، حجم الديون تحت المراقبة ونسبتها إلى الديون العاملة، حجم الأصول المنتجة للدخل والتي يجب أن لا تقل عن 80%، مدى التنوع في أصول البنك، مدى كفاية وملاءمة سياسات منح الائتمان، وكذلك وجود سياسة استثمارية ومدى تقيد البنك بها، التركزات الائتمانية، مدى قبول التسويات الموضوعية للديون المتعثرة لأغراض إخراجها من تصنيف الديون، حجم العمليات أو التسهيلات للأطراف ذات العلاقة<sup>14</sup>. وفيما يلي جدول يلخص الاعتبارات الواجب أخذها لتصنيف جدول الأصول.

الجدول رقم 3: تصنيف جودة الأصول<sup>15</sup>

درجة التصنيف	نوع التصنيف	نسبة الأصول المرجحة Weighted Classification Retio (WCR)	نسبة إجمالي التصنيف Total Classification Retio (TCR)
01	قوية	أقل من 5%	أقل من 20%
02	مرضية	من 5-15%	من 20-50%
03	جيدة بعض الشيء	من 15-35%	من 50-80%
04	حدية	من 35-60%	من 80-100%
05	غير مرضية	60% فأكثر	100% فأكثر

المصدر: محمد الفاتح المغربي: bank evaluation system (camels)، على الموقع:

تاريخ الاطلاع: 24 مارس 2016،

<http://www.zakatinst.net/pdf/Almakhater%20Aleatemanee.pdf>، ص

35.

ونستنتج من الجدول ما يلي<sup>16</sup>:

$$\frac{\text{المخصصات}}{\text{حقوق الملكية} + \text{المخصصات}} = \text{نسبة الأصول المرجحة}$$

تقيس هذه النسبة حجم مخصصات الديون المتعثرة من حقوق الملكية والمخصصات، وكلما قلت فهذا يعني أن حجم الديون المتعثرة لدى البنك قليلة، ديناميكية من منظمة في تحصيل أقساط القروض والفوائد المستحقة، أداء إدارة جيدة وربحية أفضل وفرص النمو قوية للبنك.

$$\frac{\text{القروض المتعثرة}}{\text{حقوق الملكية} + \text{المخصصات}} = \text{نسبة إجمالي التصنيف}$$

تقيس هذه النسبة حجم القروض المتعثرة إلى حقوق الملكية والمخصصات، فكلما قلت كان أفضل لأنها تعطي المؤشرات التالية: حجم مخصص الديون المتعثرة إلى حقوق الملكية قليل، ملاءة رأس المال قوية، مخصصات الديون المتعثرة كافية لمواجهة هذه المخاطر، سياسة منح الائتمان رشيدة.

ج- **كفاءة الإدارة:** لتقييم نوعيتها يتم الأخذ بمؤهلات الإدارة التنفيذية وقدرات أعضائها وخبراتهم، وجود هيكل تنظيمي معتمد يبين الصلاحيات وخطوط الاتصال، مدى تفيد الإدارة بالأنظمة والتعليمات، مدى كفاية أنظمة الضبط والرقابة الداخلية من حيث فصل المهام والصلاحيات، ووجود دائرة تدقيق فعالة ومستقلة، وسياسات وإجراءات عمل واضحة، التسهيلات للأطراف ذات العلاقة، فصل الإدارة التنفيذية عن المالكين، قدرة مجلس الإدارة على الاستجابة مع المتغيرات، ووجود لجنة تدقيق منبثقة عنه ومدى فاعليته، عقد جلساته بصورة منتظمة، وكذلك انتظام حضور أعضائه. وجود لجان مختلفة كلجان إدارة الموجودات والمطلوبات، لجنة الاستثمار، لجان منح التسهيلات، لجنة التحكم المؤسسي، وجود دائرة مخاطر، مدى التجاوب مع تعليمات البنك المركزي ومقترحات المدقق الخارجي.

د- **إدارة الربحية:** وهنا يتم تقييم مقدرة إيرادات البنك على مواجهة الخسائر، تدعيم كفاية رأس المال والاتجاه الزمني للإيرادات، والمقارنة مع البنوك المماثلة، جودة وتركيبية صافي الدخل، مدى الاعتماد على التمويل الحساس لسعر الفائدة. ولتقييم نوعية الربح يتم الأخذ ببعض العناصر أهمها معدل العائد على الموجودات ومعدل العائد على حقوق المساهمين

ومقارنتهما مع معدلات البنوك، مدى ثبات إيرادات البنك واستمراريتها وعدم الاعتماد على الإيرادات غير المتكررة، مدى كفاية المخصصات وقدرة إيراداته على تغطية أي نقص فيها، نسبة الأصول المدرة للدخل، معدل الهامش ما بين الفوائد الدائنة والمدينة، تحليل ربحيته ومقارنتها بالسنوات السابقة، والجدول التالي يبين نموذج حول تصنيف ربحية البنك.

#### الجدول رقم 4: تصنيف ربحية البنك

التصنيف	A = الدخل من التمويل / إجمالي الدخل	B = المصروفات / الدخل	C = صافي الدخل / متوسط الأصول
01	$75\% > A$	$B < 55\%$	$C > 1.5\%$
02	$50\% < A < 75\%$	$55\% < B < 65\%$	$0.75\% < C < 1.5\%$
03	$20\% < A < 50\%$	$65\% < B < 75\%$	$0.4\% < C < 0.75\%$
04	$10\% < A < 20\%$	$75\% < B < 85\%$	$0\% < C < 0.4\%$
05	$A < 10\%$	$B > 85\%$	$C < 0\%$

المصدر: مالك الرشيد أحمد: مرجع سابق، ص 11.

هـ- **درجة السيولة:** يتم تقييم السيولة وإدارة الأموال حسب الفعالية الكلية لإدارة الموجودات والمطلوبات، ومن أهم العناصر التي يتم الأخذ بها، نسب السيولة القانونية ومدى انسجامها مع تعليمات السلطات الرقابية، قدرة البنك على الدخول إلى الأسواق النقدية لتأمين السيولة، وجود خطط طوارئ لديه لمواجهة أي مشاكل في السيولة، مدى ملائمة توظيفاته لمصادر أمواله، بحيث يكون هناك توافق ما بين تاريخ استحقاقها، مدى التنوع في توظيفات الأموال، مدى الاعتماد على الودائع المتذبذبة، استقرار الودائع، القدرة على إعادة توريق وبيع جزء من موجوداته، قدرة إدارته على مراقبة وقياس سيولته بصورة مستجدة، مدى اعتماده على ودائع القطاع العام<sup>17</sup>، الحالة الاقتصادية السائدة، فإذا كانت انكماش فيفضل الاحتفاظ بدرجة عالية من السيولة، وإذا كانت رواج فإن الطلب على الأموال سيزداد، مما تتخض السيولة لديه<sup>18</sup>.

#### الجدول رقم 5: تصنيف سيولة البنك

التصنيف	A = القروض / الودائع	B = القروض / الأصول	C = نسبة السيولة الحاضرة
01	$A < 55\%$	$B < 50\%$	$C > 15\%$
02	$A < 60\%$	$B < 60\%$	$C > 12\%$
03	$A < 65\%$	$B < 65\%$	$C > 10\%$
04	$A < 70\%$	$B < 70\%$	$C > 5\%$
05	$A > 70\%$	$B > 70\%$	$C < 5\%$

المصدر: مالك الرشيد أحمد: مرجع سابق، ص 12.



و- الحساسية اتجاه مخاطر السوق: تتعلق بالدرجة الأولى بالمحافظ الاستثمارية بالنسبة للبنوك، حيث أنها تحتوي على عدد كبير من الأدوات المالية من الأسهم، السندات الحكومية والأجنبية، سندات المؤسسات والمشتقات المالية، وهذه الأدوات تخضع لمخاطر مختلفة مثل مخاطر أسعار الأسهم، أسعار الصرف، أسعار الفائدة ومخاطر أسعار السلع، وكل منها له مقاييس مختلفة<sup>19</sup>.

الجدول رقم 6: أسس تصنيف حساسية البنك اتجاه مخاطر السوق وفق نظام التقييم

### البنكي camels<sup>20</sup>

التصنيف	المؤشرات التي يتصف بها البنك
01	درجة التحكم بمخاطر السوق لديه كبيرة، صافي الأرباح قادر على مواجهة التغيرات العكسية لأسعار الفائدة، المخاطر الإدارية متدنية جداً، مستوى الأرباح وملاءة رأس المال قويان في مواجهة مخاطر السوق.
02	لديه خصائص متشابهة للتصنيف 01، إلا أن هناك ضعف في أحد العوامل، درجة التحكم بمخاطر السوق قوية، مستوى الأرباح والملاءة لرأس المال قويان في مواجهة مخاطر السوق.
03	درجة التحكم بمخاطر السوق منخفضة، وصافي الأرباح غير حساس على مواجهة التغيرات العكسية لأسعار الفائدة، ويواجه مشاكل في الممارسات الإدارية، بالإضافة إلى أن مستوى الأرباح وملاءة رأس المال غير قويين في مواجهة مخاطر السوق.
04	يظهر ضعف عام في عدد من العوامل المذكورة، خاصة إذا كان هناك مشكلة في التحكم بمخاطر السوق، وصافي أرباح البنك غير حساس على مواجهة التغيرات العكسية لأسعار الفائدة، ويواجه مشاكل إدارية.
05	يشهد مشاكل حادة في التحكم بمخاطر السوق، وصافي أرباحه غير حساس على مواجهة التغيرات العكسية لأسعار الفائدة، وفي الممارسات الإدارية، مستوى الأرباح وملاءة رأس المال ضعيفان في مواجهة مخاطر السوق.

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على: أحمد نور الدين الفراء: تحليل نظام التقييم المصرفي (camels) كأداة للرقابة على القطاع المصرفي (دراسة حالة بنك فلسطين)، مذكرة ماجستير، تخصص المحاسبة والتمويل، الجامعة الإسلامية غزة، 2007-2008، ص ص 104-105.

## 2. أثر تفعيل الرقابة وفق camels على البنك الوطني الجزائري والبنك بي أن بي باربيا

### 1.1. تحليل كفاية رأس المال:

تعتبر كفاية رأس المال هامش الأمان الذي يحتفظ به البنك لمواجهة المخاطر المحتملة بغية توفير الحماية للمودعين والمقرضين، ومن أجل تصنيف رأس مال البنك الوطني

الجزائري وبنك بي أن بي باريبا الجزائر نقوم بحساب نسبة رأس المال الأساسي إلى متوسط الأصول التي تمثل ما تم استعماله من رأس المال الأساسي لتمويل أصول البنك.

### الجدول رقم 7: نسبة رأس المال الأساسي إلى متوسط الأصول في البنكين خلال الفترة 2010-2014

البنك الوطني الجزائري BNA					
2014	2013	2012	2011	2010	
288925321	209891870	172901327	160306602	132739068	رأس المال الأساسي
2402874926	2122605141	1840371250	1521174069	1341211616	متوسط الأصول
%12.02	%9.89	%9.39	%10.54	%9.9	رأس المال الأساسي / متوسط الأصول
01	01	01	01	01	التصنيف السنوي
01					التصنيف الكلي
بنك بي أن بي باريبا الجزائر					
17784430	19098675	18827226	17448175	14271323	رأس المال الأساسي
244077090	220516752.5	190310928.5	170141393	166825637	متوسط الأصول
%7.29	%8.66	%9.89	%10.26	%8.55	رأس المال الأساسي / متوسط الأصول
01	01	01	01	01	التصنيف السنوي
01					التصنيف الكلي

المصدر: من إعداد الباحثين بالإعتماد على القوائم المالية للبنكين.

من الجدول رقم 7 تبين أن نسبة رأس المال الأساسي إلى متوسط الأصول في كلا البنكين غير مستقر خلال السنوات 2010-2014، فقد كان البنك الوطني الجزائري في عام 2010 يملك حوالي 132 مليون دج رأس مال أساسي والذي يغطي 9.9% من متوسط الأصول الذي بلغ حوالي 1341 مليون دج، ليرتفع الرأس المال الأساسي ليصل عام 2014 حوالي 228 مليون دج، وبذلك أصبح يغطي 12.02% من متوسط الأصول الذي ارتفع هو الآخر إلى 2402 مليون دج. أما بالنسبة لبنك بي أن بي باريبا الجزائر، فقد كان يملك حوالي 14 مليون دج رأس مال أساسي عام 2010، والذي يغطي 8.55% من متوسط الأصول الذي بلغ حوالي 166 مليون دج، ليرتفع تدريجاً الرأس المال الأساسي عام 2014 لحوالي 17 مليون دج، وبذلك أصبح يغطي 7.29% من متوسط الأصول الذي ارتفع هو الآخر إلى 244 مليون دج، واستناداً للتقييم الذي تقوم به مؤسسة

examiner orientation الأمريكية يمكن منح التصنيف رقم 01 للبنكين خلال السنوات 2010-2014.

## 2.2. تحليل جودة الأصول:

تعتبر الجزء الحاسم في نشاط البنك الذي يقود عملياته نحو تحقيق الإيرادات، لأن امتلاك البنك لأصول جيدة يعني توليد دخل أكثر وتقييم أفضل لكل من السيولة والإدارة ورأس المال، ولمعرفة مدى جودة الأصول في البنكين نقوم بحساب وتحليل نسبة التصنيف المرجح، حيث نقيس حجم مخصصات الديون المتعثرة من حقوق الملكية والمخصصات، وكلما قلت هذه النسبة فهذا يعني أن حجم الديون المتعثرة قليلة، ولديه حركة منتظمة في تحصيل أقساط القروض والفوائد وللبنك ربحية أفضل وفرص نمو قوية.

الجدول رقم 8: نسبة التصنيف المرجح في البنكين خلال الفترة 2010-2014 (دج)

البنك الوطني الجزائري					
2014	2013	2012	2011	2010	
23990196	11440740	9059412	3711700	7091341	المخصصات
171835545	152026103	137464276	110959103	73531073	المخصصات+حقوق الملكية
%13.96	%7.53	%6.59	%3.35	%9.64	نسبة التصنيف المرجح
02	02	02	01	02	التصنيف السنوي
02					التصنيف الكلي
بنك بي أن بي باريبا الجزائر					
350851	961517	301101	233510	93662	المخصصات
11350851	11961517	11245510	10929316	10587817	المخصصات+حقوق الملكية
3.09	8.04	%2.68	%2.14	%0.88	نسبة التصنيف المرجح
01	02	01	01	01	التصنيف السنوي
01					التصنيف الكلي

المصدر: من إعداد الباحثين بالإعتماد على القوائم المالية للبنكين.

من خلال الجدول رقم 8 نلاحظ أن نسبة التصنيف المرجح للبنك الوطني الجزائري منخفضة، حيث تم منحها التصنيف رقم 02 لأنها تقع في المجال [5%-15%]، أما عام 2011 فقد بلغت النسبة 3.35% وبالتالي تعتبر قوية ويمنح لها التصنيف رقم 01. أما

التصنيف الكلي للسنوات الخمس فهو رقم 02. أما بنك بي أن بي باريبا الجزائر فإن نسبة التصنيف المرجح في ارتفاع مستمر خلال السنوات 2010، 2011، 2012، 2014 حيث بلغت النسب: 0.88%، 2.14%، 2.68%، 3.09% على التوالي، وومنه يمنح لها التصنيف رقم 1، و 8.04% عام 2013 مع تصنيف رقم 2. أما التصنيف الكلي للبنك فهو 01.

### 3.2. تقييم كفاءة إدارة البنك:

لتقييم كفاءة الإدارة قمنا بإعداد إستبيان وتوزيعه على أعضاء الإدارة، يتضمن مؤشرات جودتها (الحوكمة، عملية التدقيق، الموارد البشرية، نظام المعلومات والتخطيط الإستراتيجي)، وهذا من أجل جمع المعلومات لتحليلها وتقييمها، حيث بلغ حجم العينة 12 شخص. وسنمنح التصنيف على أساس عدد الإجابات كما يوضحه الجدول التالي:

#### الجدول رقم 9: درجات التصنيف

التصنيف	موافق تمامًا	موافق	حيادي	لست موافق	لست موافق تمامًا
	قوي جدًا	قوي	متوسط	ضعيف	ضعيف جدًا
	01	02	03	04	05

المصدر: من إعداد الباحثين بالإعتماد على الإستبيان.

ومن خلال الجدول رقم 10، نلاحظ أن التصنيف الكلي لإدارة البنك الوطني الجزائري هو رقم 02، وهذا يعكس تحقيقه لنتائج مرضية. أما إدارة بنك بي أن بي باريبا الجزائر فتتميز بالتصنيف رقم 01، وهذا يدل على فاعلية طاقمه الإداري.

#### الجدول رقم 10: تقييم كفاءة الإدارة في البنك الوطني الجزائري وبنك بي أن بي باريبا الجزائر

التصنيف الكلي للإدارة	تصنيف البنك الوطني الجزائري	تصنيف بنك بي أن بي باريبا الجزائر
الحوكمة	02	01
عملية التدقيق	02	01
الموارد البشرية	02	01
نظام المعلومات	02	01
التخطيط الاستراتيجي	02	01
مجالات أخرى	01	01
التصنيف الكلي للإدارة	02	01

المصدر: من إعداد الباحثين بالإعتماد على الإستبيان.

### 4.2. تحليل ربحية البنك:

إن الإدارة تنظر إلى الأرباح كأحد العناصر الهامة لضمان استمرارية أداء البنك، فهي تتأثر بشكل مباشر بمدى جودة الأصول، ويتم قياس فعاليتها من خلال تحديد نسبة العائد أو صافي الدخل على متوسط الأصول لتقييم الأرباح.

الجدول رقم 11: نسبة العائد على متوسط الأصول للبنك الوطني الجزائري وبنك بي أن بي باريبا الجزائر خلال الفترة 2010-2014 (دج)

البنك الوطني الجزائري BNA					
2014	2013	2012	2011	2010	
29784457	30238400	27180499	34819139	32599909	صافي الدخل
2402874926	2122605141	1840371250	1521174069	1341211616	متوسط الأصول
%1.24	%1.42	%1.48	%2.29	%2.43	نسبة العائد على متوسط الأصول
02	02	02	01	01	التصنيف السنوي
01					التصنيف الكلي
بنك بي أن بي باريبا الجزائر					
4336739	3825349	4565756	4972059	4033008	صافي الدخل
244077090	220516752.5	190310928.5	170141393	166825637	متوسط الأصول
%1.78	%1.73	%2.4	%2.92	%2.42	نسبة العائد على متوسط الأصول
01	01	01	01	01	التصنيف السنوي
01					التصنيف الكلي

المصدر: من إعداد الباحثين بالإعتماد على القوائم المالية للبنكين.

نلاحظ أن صافي الدخل على متوسط الأصول في البنك الوطني الجزائري في انخفاض مستمر وهذا راجع إلى تزايد الأصول، ولذلك تمنح أرقام التصنيف على التوالي: 01، 01، 02، 02، 02، 02، وبحساب متوسط التصنيف لخمس سنوات يمنح للبنك رقم التصنيف 01. أما بنك بي أن بي باريبا فنلاحظ أن نسبة العائد على متوسط الأصول جيدة خلال جميع السنوات، حيث يمنح للبنك التصنيف رقم 01.

## 5.2. تحليل السيولة:

من خلال الجدول رقم 12 نلاحظ أن نسبة التوظيف، والتي تشير إلى مدى استخدام البنك للودائع لتلبية حاجات الزبائن من القروض أنها غير مستقرة، وحسب نظام التقويم البنكي يمنح رقم التصنيف 05 للبنك. كما نجد أن نسبة القروض إلى إجمالي الأصول أنها في إرتفاع مستمر، وبالتالي متوسط التصنيف هو رقم 04. أما فيما يخص نسبة السيولة الحاضرة التي تبين مدى قدرة البنك على الوفاء بالتزاماته قصيرة الأجل الواجبة التسديد في مواعيدها المحددة باستعمال الأرصدة النقدية الموجودة في الصندوق أو لدى البنك المركزي أو البنوك الأخرى، فمتوسط تصنيفها هو رقم 02، وهي كافية لمواجهة الإلتزامات قصيرة الأجل. ومما سبق نستنتج أن سيولة البنك الوطني الجزائري تأخذ التصنيف الكلي رقم 04.

### الجدول رقم 12: تحليل نسب السيولة للبنك الوطني الجزائري خلال الفترة 2010-2014

2014	2013	2012	2011	2010	
1886810712	1484279689	1414035360	1018304299	858981230	القروض
2212727074	1837940945	1731059746	1296154683	1072268034	الودائع
%85.27	%80.76	%81.69	%78.56	%80.11	نسبة التوظيف
05	05	05	05	05	التصنيف السنوي
05					التصنيف الكلي
2620619286	2185130565	2060079717	1620662782	1421685356	الأصول
%72	%67.93	%68.64	%62.83	%60.42	نسبة القروض إلى إجمالي الأصول
05	04	04	03	03	التصنيف السنوي
04					التصنيف الكلي
318233991	306760335	246496730	213007026	121610526	السيولة الحاضرة
2194028712	1820593706	1714793602	1296154683	1072268034	خصوم مستحقة على مدى قصير
%14.50	%16.85	%14.37	%16.43	%11.34	نسبة السيولة الحاضرة
02	01	02	01	03	التصنيف السنوي
2					التصنيف الكلي
04	03	04	03	03	متوسط تصنيف سنوي
04					التصنيف الكلي

المصدر: من إعداد الباحثين بالإعتماد على القوائم المالية للبنك.

أما بالنسبة لبنك بي أن بي باريبا الجزائر، ومن الجدول رقم 13 نلاحظ أن نسبة التوظيف غير مستقرة، ولذلك يمنح له رقم التصنيف 05. كما نجد أن نسبة القروض إلى إجمالي الأصول أنها في ارتفاع مستمر، وبالتالي متوسط التصنيف هو رقم 05. أما فيما يخص نسبة السيولة الحاضرة فمتوسط تصنيفها هو رقم 01، وهي كافية لمواجهة الإلتزامات قصيرة الأجل. ومما سبق نستنتج أن سيولة بي أن بي باريبا الجزائر تأخذ التصنيف الكلي رقم 04 حسب نظام التقييم البنكي camels.

الجدول رقم 13: تحليل نسب السيولة لبنك بي أن بي باريبا الجزائر خلال الفترة 2010-2014 (دج)

2014	2013	2012	2011	2010	
198981537	177292622	141932696	136510459	129550916	القروض
224403546	205001099	179630782	148086795	145736596	الودائع
%88.67	%86.48	%79.01	%92.18	%88.89	نسبة التوظيف
05	05	05	05	05	التصنيف السنوي
05					التصنيف الكلي
254285383	233868797	207164708	173457149	166825637	الأصول
%78.25	%75.8	%68.51	%78.7	%77.66	نسبة القروض إلى إجمالي الأصول
05	05	04	05	05	التصنيف السنوي
05					التصنيف الكلي
36987480	39577274	53947763	27022782	20629466	السيولة الحاضرة
224217476	204695070	178946337	146984070	143604775	خصوم مستحقة على مدى قصير
%16.5	%19.33	%30.15	%18.38	%14.37	نسبة السيولة الحاضرة
01	01	01	01	02	التصنيف السنوي
01					التصنيف الكلي
04	04	03	04	04	متوسط تصنيف سنوي
04					التصنيف الكلي

المصدر: من إعداد الباحثين بالإعتماد على القوائم المالية للبنك.

## 6.2. تقييم الحساسية إتجاه مخاطر السوق:

استندنا على الاستبيان الذي قمنا بتوزيعه على الطاقم الإداري، ومنح التصنيف على أساس عدد الإجابات الموضحة في الجدول رقم 09، حيث تطرقنا إلى مدى حساسية الأصول والخصوم للتغيرات في أسعار الفائدة، مدى حساسية الأصول والخصوم للتغيرات في أسعار الصرف، مدى المخاطر التي يتعرض لها البنك جراء المتاجرة بالأوراق المالية، مدى تطبيق إجراءات كافية تسمح بإجراء مراجعة وتقييم دوري لإدارة المخاطر ومدى قدرة البنك على التحكم في مخاطر السوق.

### الجدول رقم 14: تقييم حساسية البنك الوطني الجزائري و بنك بي أن بي باريبا الجزائر إتجاه مخاطر السوق

التصنيف البنك الوطني الجزائري	تصنيف بنك بي أن بي باريبا الجزائر	الحساسية إتجاه مخاطر السوق
03	02	

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على الاستبيان.

ومن خلال الجدول رقم 14، نستنتج أن درجة تحكم البنك الوطني الجزائري بمخاطر السوق منخفضة وتحتاج إلى تحسين، مما يمنح له التصنيف رقم 03. أما درجة بنك بي أن بي باريبا الجزائر في التحكم بمخاطر السوق قوية، مما يمنح له التصنيف رقم 02.

### 7.2. المقارنة ما بين البنك الوطني الجزائري وبنك بي أن بي باريبا الجزائر:

حسب التصنيف الكلي للبنكين، يتبين أن كلاهما في وضعية مرضية (التصنيف رقم 02)، ولمعرفة أفضل بنك من حيث تقييم الأداء سوف نقوم بالتحليل التالي:

- درجة تصنيف كفاية رأس المال لكل من البنك الوطني الجزائري والبنك بي أن بي باريبا الجزائر هي رقم 01 خلال 05 سنوات بمعنى قوية، حيث أن كلا البنكين في وضعية جيدة ويتميزان بأداء قوي للأرباح، نمو جيد للأصول، خبرة الإدارة جيدة في متابعة مسارات الأعمال البنكية وتحليل المخاطر المتعلقة بها وتحديد المستويات المناسبة لرأس المال اللازم لها، معقولة توزيعات الأرباح على المساهمين، حجم منخفض للأصول المتعثرة وكفاية المخصصات المكونة لمقابلتها.

- جودة الأصول لبنك بي أن بي باريبا الجزائر تمتاز بدرجة التصنيف رقم 01، فهي في وضع قوي خلال أغلبية السنوات وتمتاز بأن حجم الأصول المتعثرة لا تتجاوز نسبة محدودة من رأس المال، وجود إتجاه إيجابي وثابت في عمليات سداد القروض التي فات موعد تسديدها أو تلك التي تم تمديدها، الضبط الجيد للتركيزات الائتمانية وقروض



الموظفين بما يعطي حداً أدنى من المخاطرة، الضبط الجيد لمحفظة القروض ووجود رقابة فعالة على عملياتها ومتابعة الالتزام بالمعايير والضوابط التي تضعها الإدارة، إحتفاظ الإدارة بالمخصصات الكافية واللازمة لمقابلة الخسائر المتوقعة في القروض، الأصول البنكية الأخرى التي تحتوي على مخاطر بنكية طبيعية لا تثير أي تهديد بالخسائر. أما البنك الوطني الجزائري شهد عدم الإستقرار من حيث درجة التصنيف خلال الفترة 2010-2014، حيث في السنوات 2010، 2012، 2013، و 2014 تم منحه التصنيف رقم 02 "نتائج مرضية"، وهو بذلك يشهد اتجاهات سلبية في مستوى الإئتمان والقروض التي فات موعد تسديدها والتي تم تمديدها أو في مستوى مخصصات الخسائر المكونة لمواجهةها، توجد نقاط ضعف في معايير الإئتمان والإجراءات اللازمة للمتابعة والتحصيل، تتطلب قروض الموظفين بعض الإهتمام التنظيمي ولكن يمكن تصحيحها بسهولة، إنخفاض العائد على الأصول غير الإئتمانية والتي تظهر أكثر من الخطر الطبيعي دون أن تشكل تهديد بالخسائر. أما في سنة 2011 تم منحه التصنيف رقم 01 مثل البنك بي أن بي باريبا. ومن خلال كل ذلك نستنتج أن بنك بي أن بي باريبا الجزائر أفضل من البنك الوطني الجزائري من حيث جودة الأصول.

- كفاءة إدارة البنك بي أن بي باريبا الجزائر أفضل من كفاءة إدارة البنك الوطني الجزائري، حيث يتصف البنك الخاص الأجنبي بالتصنيف رقم 01 "قوي"، ويمتاز بقوة معدل الأداء المالي في جميع المجالات، الفهم الملائم والقدرة على الإستجابة للتغيرات في البيئة الاقتصادية، مراعاة الإلتزام بعمليات التخطيط ودقة تنفيذ السياسات والإجراءات والضوابط الرقابية الفعالة في مجالات العمل، دقة وملائمة وظيفة التدقيق الداخلي والخارجي، مراعاة القوانين والأنظمة بشكل جيد وقدرة عالية على إدارة المخاطر، وأخيراً تجاوب الإدارة والهيئة العامة والمساهمين مع توصيات البنك المركزي. في حين أن البنك العمومي يمتاز بالتصنيف رقم 02، وأن تطبيقات إدارة المخاطر مرضية نسبياً.

- خلال الفترة 2012-2014 نجد أن ربحية البنك الوطني الجزائري تمتاز بالتصنيف رقم 02، مما يولد دخلاً كافياً لتلبية متطلبات الإحتياجات اللازمة، يوفر نمواً لرأس المال ويدفع حصص أرباح معقولة. أما خلال السنتين 2010 و 2011 فكانت ربحيته قوية مثل ربحية بنك بي أن بي باريبا الجزائر خلال أغلبية السنوات، مما أدى إلى توفير الدخل الكافي لتحقيق متطلبات تكوين الإحتياطي اللازم لنمو رأس المال وتوزيع الأرباح المعقولة

للمساهمين، سلامة أوضاع الميزانية والتخطيط والرقابة القوية على بنود الدخل والنفقات، الاتجاهات الإيجابية في أنواع الدخل والنفقات الرئيسية. ومما سبق نستنتج أن البنك الأفضل هو بي أن بي باريبا الجزائر.

- كلا البنكين في وضعية سيئة من حيث درجة السيولة، حيث أن البنك الوطني الجزائري خلال السنوات الخمس اتصف بعدم الكفاءة في إدارة السيولة، مما سيؤدي إلى ظهور مشكلات متكررة في السيولة، كما تبرز حاجة الإدارة إلى التدارك الفوري لاتجاهاتها السلبية لتجنب الأزمات البنكية. أما البنك بي أن بي باريبا الجزائر فقد شهد خلال الفترة 2010-2014 مشاكل حادة في السيولة، مما يتطلب رقابة تنظيمية فورية قوية من أجل تقوية مركز السيولة لضمان تلبية البنك لإحتياجاته الحالية، كما يجب أن يقوم البنك بالتخطيط المكثف للتعامل مع إحتياجاته، وهو بذلك في وضع خطر. ومن خلال هذا نجد أن البنك الوطني الجزائري هو أفضل بنك من خلال درجة السيولة.

- البنك الوطني الجزائري أسوأ من البنك بي أن بي باريبا الجزائر من حيث تحكمه في مخاطر السوق، حيث أن صافي أرباح البنك غير حساسة على مواجهة التغيرات العكسية لأسعار الفائدة، ويواجه مشاكل في الممارسات الإدارية، بالإضافة إلى أن مستوى الأرباح وملاءة رأس المال غير قويين في مواجهة مخاطر السوق، الأمر الذي يستوجب وجود رقابة تنظيمية لضمان إتخاذ الإدارة أو هيئة المساهمين الإجراءات التصحيحية المناسبة.

- وأخيراً نستنتج من خلال تحليلنا لمؤشرات نظام التقييم البنكي camels المطبقة على البنكيين، أن بنك بي أن بي باريبا الجزائر أفضل من البنك الوطني الجزائري.

#### الخاتمة:

نظراً لما تتميز به البنوك التجارية من مخاطر عالية، فقد استدعى ذلك إلى تطلع معظم الدول إلى تقوية أنظمة الرقابة البنكية من خلال تبني مجموعة من القواعد والآليات الرقابية التي تحكم وتقيس أعمال البنوك وتنظم مهنتها، حرصاً على سلامة مراكزها المالية وحمايةً لمصالح المدخرين، المستثمرين والمساهمين، توصلنا إلى جهاز بنكي سليم. وإنطلاقاً من هذا ظهر نظام التقييم البنكي camels من أجل تقييم أداء البنوك لتحديد جدارتها المالية واكتشاف نقاط قوتها وضعفها، لتمكين السلطات الإشرافية من التدخل لتصحيح الأوضاع وحماية السلامة المالية في القطاع البنكي، ومنه تفعيل عملية الرقابة على البنوك التجارية.

ومن خلال تبين أثر تطبيق نظام التقييم البنكي camels في تفعيل الرقابة على البنوك التجارية، مع المقارنة ما بين البنك الوطني الجزائري والبنك بي أن بي باريبا الجزائر، فقد توصلنا إلى أنه يعتبر أسلوب فعال لتقييم أداء البنوك وتوجيه متخذي القرار، وبالتالي تحقق الفرضية، وعليه تمكنا من الخروج بالنتائج التالية:

- ففيما يخص تحليل كفاية رأس المال، فقد قمنا بحساب نسبة رأس المال الأساسي إلى متوسط الأصول في كلا البنكين، واستنادا للتقييم تم منح التصنيف رقم 01 للبنكين خلال فترة الدراسة، مما يبين صلابة البنك في مواجهة الصدمات التي تواجه بنود الميزانية.

- أما عن جودة الأصول، فنسبة التصنيف المرجح في البنك الوطني الجزائري وبنك بي أن بي باريبا الجزائري منخفضة، وبالتالي تعتبر جودة الأصول قوية وتم منحها التصنيف الكلي رقم 02 و 01 على التوالي، مما يدل على أن حجم الديون المتعثرة لدى البنكين قليلة، ملاءة رأس المال قوية، سياسة منح القروض رشيدة، أداء الإدارة جيد وريحية قوية.

- وقد كان التصنيف الكلي لكفاءة إدارة البنك الوطني الجزائري هو رقم 02، وهذا يعكس تحقيقه لنتائج مرضية. أما إدارة بنك بي أن بي باريبا الجزائر فتمتيز بالتصنيف رقم 01، وهذا يدل على فاعلية طاقمه الإداري.

- كما أن إدارة الربحية تعتبر من العناصر الهامة لضمان استمرارية البنك، أي تقييم مقدرة إيرادات البنك على مواجهة الخسائر، ويتم قياس فعاليتها من خلال تحديد نسبة صافي الدخل على متوسط الأصول لتقييم الأرباح، كما نلاحظ أن نسبتها في البنك الوطني الجزائري وبنك بي أن بي باريبا جيدة، حيث منح لهما التصنيف رقم 01.

- أما فيما يخص تحليل السيولة، ففي كلا البنكين، نسبة التوظيف تعتبر غير مستقرة، وتم منحهما التصنيف رقم 05، أما نسبة القروض إلى إجمالي الأصول فهي في ارتفاع مستمر، وبالتالي متوسط تصنيفهما لخمس سنوات هو رقم 04. كما أن نسبة السيولة الحاضرة في البنك الوطني الجزائري وبنك بي أن بي باريبا الجزائر متوسط تصنيفها هو رقم 02 و 01 على التوالي، وهي كافية لمواجهة الإلتزامات قصيرة الأجل. ومما سبق نستنتج أن سيولة البنكين تأخذ التصنيف الكلي رقم 04.

- ولتقييم الحساسية اتجاه مخاطر السوق قمنا بتوزيع إستبيان على الطاقم الإداري للبنكين، واستنتجنا أن درجة تحكم البنك الوطني الجزائري بمخاطر السوق منخفضة وتحتاج إلى

تحسين، مما منح له التصنيف رقم 03. أما درجة بنك بي أن بي باريبا الجزائر في التحكم بمخاطر السوق قوية، مما منح له التصنيف رقم 02.

### قائمة الهوامش:

1. عبد الكريم طيار: الرقابة المصرفية (سلسلة دروس في علم الاقتصاد)، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثانية، الجزائر، 1988، ص 08.
2. منير إبراهيم هندي: إدارة البنوك التجارية (مدخل اتخاذ القرارات)، المكتب العربي الحديث، الطبعة الثالثة، الإسكندرية، 2015، ص 351.
3. ريمة ذهبي: الاستقرار المالي النظامي (بناء مؤشر تجميعي للنظام المالي الجزائري للفترة 2003-2011)، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة قسنطينة، 2012-2013، ص 67.
4. رشيدة جلاوي: الرقابة المصرفية ودورها في تفعيل أداء البنوك (دراسة حالة الجزائر)، مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص إقتصاديات المالية والبنوك، جامعة أكلي محند أولحاج، البويرة، 2014-2015، ص 50.
5. ريمة ذهبي: مرجع سابق، ص ص 71-72.
6. محمد سمير أحمد: الجودة الشاملة وتحقيق الرقابة في البنوك التجارية، دار المسيرة، عمان، 2009، ص 26.
- \* عناصر تصنيف البنك حسب نظام الـ CAMELS هي كما يلي: كفاية رأس المال (C) Capital Adequacy، جودة الأصول (A) Asset Quality، جودة الإدارة (M) Management Quality، إدارة الربحية (E) Earning management، درجة السيولة (L) Liquidity position، الحساسية اتجاه مخاطر السوق (S) Sensitivity to Market Risk.
7. خالد أمين عبدالله: نظام تصنيف البنوك المركزية للبنوك الخاضعة لرقابتها - المحلية والأجنبية -، مجلة الدراسات المالية والمصرفية، المجلد 19، العدد 3 و 4، عمان، ديسمبر 2011، ص 42.
8. صبا عبد الهادي عبد الرضا وعبد الرضا شفيق البصري: مصفوفة camels في تقييم أداء المصارف، على الموقع: <http://www.iasj.net/iasj?func=fulltext&aId=64815>، تاريخ الاطلاع 17 جوان 2016.
9. مالك الرشيد أحمد: مقارنة بين معياري camel و cael كأدوات حديثة للرقابة المصرفية، مجلة المصرفي، بنك السودان المركزي، العدد 35، 2005، ص 4.
10. شوقي بورقية: طريقة camels في تقييم أداء البنوك الإسلامية، جامعة الملك عبد العزيز، السعودية، 2009، ص 2.

11. يوسف التوم شهاب الدين، مصطفى أحمد حمد منصور: أثر جودة الضمانات في أساليب إدارة التعثر المصرفي دراسة تطبيقية على الجهاز المصرفي السوداني، مجلة العلوم الإنسانية والاقتصادية، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، العدد 1، جويلية 2012، ص 69.
12. Sushendra Kumar Misra and Parvesh Kumar Aspal: A camel model analysis of state bank group, world journal of social sciences, volume 03, n°4, July 2013, p39.
13. صورية عاشوري: دور نظام التقييم المصرفي في دعم الرقابة على البنوك التجارية (دراسة حالة البنك الوطني الجزائري BNA)، مذكرة ماجستير في العلوم التجارية، تخصص دراسات مالية ومحاسبية معمقة، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2010-2011، ص 91.
14. خالد أمين عبدالله: مرجع سابق، ص 42.
15. محمد الفاتح المغربي: (bank evaluation system (camels)، تاريخ الاطلاع: 24 مارس 2016، على الموقع:
- <http://www.zakatinst.net/pdf/Almakhater%20Aleeatemanea.pdf>، ص 35.
16. صورية عاشوري: مرجع سابق، ص 92-93.
17. خالد أمين عبدالله: مرجع سابق، ص 42-43.
18. مخلف سليمان: نظام التقييم المصرفي CAMELS، مجلة المحاسب العربي، العدد 11، جويلية 2012، ص 7.
19. يوسف بوخلخال: أثر تطبيق نظام التقييم المصرفي الأمريكي (Camels) على فعالية نظام الرقابة على البنوك التجارية -دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية-، مجلة الباحث، العدد 10، جامعة ورقلة، 2012، ص 209.
20. أحمد نور الدين الفراء: تحليل نظام التقييم المصرفي (camels) كأداة للرقابة على القطاع المصرفي (دراسة حالة بنك فلسطين)، مذكرة ماجستير، تخصص المحاسبة والتمويل، الجامعة الإسلامية غزة، 2007-2008، ص 104-105.
21. BNA, Résultats consolidés de la Banque Nationale d'Algérie, 31/12/2011, p2.
22. BNA, Résultats consolidés de la Banque Nationale d'Algérie, 31/12/2012, p2.
23. BNA, Résultats consolidés de la Banque Nationale d'Algérie, 31/12/2013, p2.
24. BNA, Résultats consolidés de la Banque Nationale d'Algérie, 31/12/2014, p2.
25. BNP PARIBAS El Djazair: rapport annuel 2011, résultat et perspectives, pp18-19.
26. BNP PARIBAS El Djazair: rapport annuel 2012, résultat et perspectives, pp18-19.
27. BNP PARIBAS El Djazair: rapport annuel 2013, résultat et perspectives, pp18-19.
28. BNP PARIBAS El Djazair: rapport annuel 2014, résultat et perspectives, pp20-21.